



وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ خُثَيْبِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [إخراجه البخاري: ٥٨٤، ٥٨١٩].

١- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

٢- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ مِينَاءَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى، عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، أَمَّا الْمَلَامَسَةُ فَأَنْ يَلْمِسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ. [إخراجه البخاري: ١٩٩٣].

٣- (١٥١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ.

أَنْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلَيْسَتَيْنِ: نَهَى، عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمَلَامَسَةُ لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِإِدْيِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاوُضٍ (١). [إخراجه البخاري: ٢١٤٤، ٥٨٢٠، ٦٢٨٤، ٢١٤٧]. تقدم بقطعة لم

رد في هذه الطريق برقم: ٨٢٧.

(١) قوله: «ويكون ذلك بينهما عن غير نظر ولا تراوض» معناه: بلا تأمل ورضى بعد التأمل والله أعلم.

٣- ( ) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا

## ٢١- كتاب التَّيُوع (١)

(١) قال الأزهري: تقول العرب بعت بمعنى: بعت ما كنت ملكته، وبعت بمعنى: اشتريته، قال: وكذلك شريت بالمعنيين، قال: وكل واحد يبيع ويبتاع لأن الثمن والثمن كل منهما مبيع، وكذا قال ابن قتيبة يقول: بعت الشيء بمعنى: بعت، ومعنى: اشتريته، وشريت الشيء بمعنى: اشتريته ومعنى: بعت، وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال بعتته وابتعته فهو مبيع ومبيع. قال الجوهرى: كما يقول غيط وغيطوط. قال الخليل: المحذوف من مبيع وار مفعول؛ لأنها زائدة فهي أولى بال حذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة. قال المازري: كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس، والابتياح الاشتراء وتبایعا وبایعته. ويقال: استبعت. أي: سألته البيع، وأبعت الشيء أي: عرضته للبيع، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها وبيع لغة فيه، وكذلك القول في قيل وكيل.

## ١- باب إِنْطَالِ بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ

١- (١٥١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ (١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. [إخراجه البخاري: ٢١٤٦، ٣٦٨، ٥٨٢١، ٢١٤٥]. وتقدم عند مسلم بقطعة لم ترد في هذه الطريق برقم: ٨٢٥.

(١) قوله في الإسناد الأول: «مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج» هكذا هو في جميع النسخ بيلادنا، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي مالك عن نافع عن محمد بن يحيى بن حبان بزيادة نافع قال: وهو غلط، وليس لنافع ذكر في هذا الحديث ولم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث، وأما نهيه ﷺ عن الملامسة والمناذبة فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره، ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة: أحدها تأويل الشافعي وهو أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول صاحبه: بعتك هو بكنا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأته.

والثاني: أن يجعل نفس اللبس بيعاً فيقول: إذا لمسته فهو مبيع لك.

والثالث: أن يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس وغيره وهذا الحديث باطل على التأويلات كلها. وفي المناذبة ثلاثة أوجه أيضاً: أحدها: أن يجعل نفس البذ بيعاً وهو تأويل الشافعي. والثاني: أن يقول بعتك فإذا بذلته إليك انقطع الخيار ولزم البيع. والثالث: المراد نبذ الحصة كما سنذكره إن شاء الله تعالى في بيع الحصة وهذا البيع باطل للغرر.

١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا



الإسناد.

## ٢- باب بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيه غرر

٤- (١٥١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أَسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ<sup>(١)</sup>.

(١) نهى النبي ﷺ عن بيع الحصة وبيع الغرر، أما بيع الحصة ففيه ثلاث تأويلات: أحدها: أن يقول: بتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصة التي أرميها، أو بتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصة.

والثاني: أن يقول: بتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصة. والثالث: أن يعملا نفس الرمي بالحصة بيعاً فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصة فهو مبيع منك بكذا.

وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ولهذا قدمه مسلم، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الأبق والمعلوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصبرة مبهماً، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا يبيع باطلاً، لأنه غرر من غير حاجة، وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة كالجهل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فإنه يصح للبيع، لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول: في حمل الشاة ولبنها.

وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المشوة وإن لم يرحشوها، ولو بيع حشوها باتفاده لم يجز، وأجمعوا على جواز إجازة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً، مع أن الشهر قد يكون الثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكنهم، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهال قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا.

وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطيور في الهواء. قال العلماء: مدار البطلان بسبب الغرر والصحة مع وجوه على ما ذكرناه، وهو: أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشفة وكان الغرر حقيراً جاز البيع وإلا فلا.

وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع

فيها وفساده كبيع العين الغالبة مبي على هذه القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير فيجمله كالمعلوم فيصح البيع، وبعضهم يراه ليس بحقير فيطبل البيع والله أعلم. وأعلم أن بيع الملامسة وبيع التابذة وبيع جبل الحبله وبيع الحصة وعصب الفحل واشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أفردت بالذكر ونهي عنها لكونها من بيعات الجاهلية المشهورة والله أعلم.

٣- باب تحريم بيع جبل الحبله<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع جبل الحبله» هي بفتح الحاء والباء في الحبل وفي الحبله. قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول. وهو قوله: جبل وهو غلط والصواب الفتح، قال أهل اللغة: الحبله هنا جمع حابل كظلم وظلمة وفاجر وفجرة وكاتب وكتبه، قال الأخفش: يقال حبلت المرأة فهي حابل والجمع نسوة حبله. وقال ابن الأنباري: الماء في الحبله للمبالغة ووافقه بعضهم.

واتفق أهل اللغة على أن الحبل يختص بالأدميات، ويقال في غيرهن الحمل، يقال: حملت المرأة ولداً وحبلت بولد، وحملت الشاة سخله ولا يقال حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث، واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع جبل الحبله فقال جماعة: هو البيع بشئ مؤجل إلى أن تلد الناقة وولد ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم، وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وهذا تفسير أبي عبيد معمر بن المنثي وصاحبه أبي عبيدة القاسم بن سلام وآخرين من أهل اللغة، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي وعقبي الأصوليين: أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر، وهذا البيع باطل على التفسيرين، أما الأول: فلا يبيع بشئ إلى أجل مجهول والأجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأما الثاني: فلا يبيع معدوم ومجهول وغير مملوك البائع وغير مقدور على تسليمه والله أعلم.

٥- (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

و حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ..

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى، عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ. (إخرجه البخاري: ٢١١٣، ٢٢٥٦، ٢٨٤٣).

٦- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِيُحْيَى) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمرَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبَايَعُونَ لَحْمَ الْجَزْورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ أَنْ تَنْتَهِجَ النَّاقَةُ ثُمَّ



تَحُولُ الَّتِي تَبْتَغِي، فَتَهَاجُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ.

٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه،

وَسَوْمِهِ عَلَى سَوْمِهِ، وَتَحْرِيمِ النَّجْشِ، وَتَحْرِيمِ التَّضَرُّعِ

٧- (١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ».

(١) قوله ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ» وفي رواية: «لَا يَبِيعُ الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له» وفي رواية: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ» أما البيع على بيع أخيه فمثاله أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: انسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أجود منه بثمنه ونحو ذلك وهذا حرام، يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: انسخ هذا البيع وأنا اشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ونحو هذا. وأما السوم على سوم أخيه فهو: أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يفتده فيقول الآخر للبائع: أنا اشتريه وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بمحرم. وأما الخطبة على خطبة أخيه وسؤال المرأة طلاقاً اختها فسبقت بينهما وأضحاً في كتاب النكاح.

وسبق هنالك أن الرواية لا يبيع ولا يخطب بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي، وفكرنا أنه أبلغ، واجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه والشراء على شراءه والسوم على سومه، فلو خالف وعقد فهو عاص وينعقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين. وقال داود: لا يتعقد. وعن مالك روايتان كالمذمومين وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيد. وقال الشافعي: وكرهه بعض السلف.

وأما النجش فبنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة وهو: أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها بل ليدفع غيره ويفره ليزيد ويشتريها وهذا حرام بالإجماع والبيع صحيح والأثم مختص بالنجاش إن لم يعلم به البائع، فإن إبطاءه على ذلك أنما جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع موافقاً، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه قصر في الاعتراض. وعن مالك رواية أن: البيع باطل وجعل النهي عنه مقتضياً للفاسد، وأصل النجش الاستشارة ومنه نجشت الصيد أنجسته بضم الجيم نجشاً إذا استترته، سمي النجاش في السلعة ناجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها. وقال ابن قتيبة: أصل النجش الختل وهو الخداع، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يخلل الصيد ويختل له، وكل من استلث شيئاً فهو ناجش. وقال الهروي: قال أبو بكر النجش: المدح والإطراء، وعلى هذا معنى الحديث: لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة، والصحيح الأول.

٨- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ

لِزُهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ». [قدم

نعمه].

٩- (١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ

وَأَبْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ». [قدم عند مسلم بدون زيادة «التضرة» برفق: ١٤١٣].

١٠- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ وَسهيل، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ( )، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى سَيْمَةِ أَخِيهِ ( )

(١) قوله: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ وَسهيل عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» هكذا هو في جميع النسخ عن أبيهما وهو مشكل؛ لأن العلاء هو: ابن عبد الرحمن وسهيل هو: ابن أبي صالح وليس بأخ له، فلا يقال: «عن أبيهما» بكسر الباء بل كان حقه أن يقول: «عن أبيهما»، وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ: عن أبيهما بفتح الباء الموحدة ويكون ثنية أب على لغة من قال: هذان أبان ورأيت أبن فثناه بالآلف والنون وبالياء والنون، وقد سبق مثله في كتاب النكاح وأوضحنا هناك. قال القاضي: الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا أخوين، قال: ووقع في بعض الروايات: عن أبيهما، وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول: لعله عن أبيهما بفتح الباء.

(٢) قوله: «وفي رواية الدورقي على سيمة أخيه» هو بكسر السين وإسكان الياء وهي لغة في السوم ذكرها الجوهري وغيره من أهل اللغة. قال الجوهري: ويقال أنه تغال السيمة.

١١- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ،

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.



عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ بَيْعًا، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُم عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ»<sup>(١)</sup> وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا امْتَسَكَهَا، وَإِنْ مَسَخَطَهَا رَفَعَهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ». [أخرجه البخاري: ٢١٤٨، ٢١٥٠].

(١) قوله ﷺ: «ولا تصروا الإبل» هو بضم التاء وفتح الصاد ونصب الإبل من التصرية وهي الجمع، يقال: صرى يصري تصرية وصراها يصريها تصرية فهي مصرة كغشاهما يغشيهما تغشية فهي مغشاة، وزكاهما يزكيها تركية فهي مزكاة. قال القاضي: ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم: لا تصروا بفتح التاء وضم الصاد من الصر، قال: وعن بعضهم لا تصر الإبل بضم التاء من تصرى بغير واو بعد الراء ويرفع الإبل على ما لم يسم فاعله من الصر أيضاً وهو ربط أخلافها والأول هو الصواب المشهور، ومعناه: لا تجمعوا اللبن في ضرعها عند إرادة يمسها حتى يعظم ضرعها فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه قول العرب: صربت الماء في الخوض أي: جمعته، وصرى الماء في ظهره أي: حبسه فلم يتزوج.

قال الخطابي: اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير المصرة وفي اشتقاقها فقال الشافعي: التصرية أن يربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع لبنها فيزيد مشربها في ثمنها بسبب ذلك لظنه أنه عادة لها. وقال أبو عبيد: هو من صرى اللبن في ضرعها أي: حقنه فيه، وأصل التصرية حبس الماء. قال أبو عبيد: ولو كانت من الربط لكانت مصرورة أو مصررة. قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن وقول الشافعي صحيح. قال: والعرب تصر ضرع المملويات، واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب: لا يحسن الكر. إنما يحسن الحلب والصر. وقول مالك بن نويرة:

فقلت لقومى هذه صدقاتكم مصرورة أخلافها لم تجرد  
قال: ويحتمل أن أصل المصرة مصرورة أبدلت إحدى الراءين الفاء كقوله تعالى: «خاب من دساها» أي دساها، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس. وأعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشاة والجارية والفرس والأتان وغيرها؛ لأنه غش وخداع وبيعها صحيح مع أنه حرام، وللمشتري الخيار في إيساها ورداها وسنوضحه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى، وفيه دليل على تحريم التدليس في كل شيء. وأن البيع من ذلك يتعقد وأن التدليس بالفعل حرام كالتدليس بالقول.

١٢- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ التَّلْقِي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَادٍ، وَأَنْ تَسَالَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ اخْتِهَا، وَعَنِ النَّجْشِ، وَالتَّصْرِيبِ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى مَسْؤَمٍ أَخِيهِ. [أخرجه البخاري: ٢٧٢٧].

١٢- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح).  
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي حَدِيثِ عَبْدِ غَنَدَرٍ وَوَهْبٍ: نَهَى.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، عَنْ شُعْبَةَ.

١٣- (١٥١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ النَّجْشِ. [أخرجه البخاري: ٢١٤٢، ٢١٦٣].

### ٥- باب تحريم تلقى الجلب<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق». وفي رواية: «نهى عن التلقي». وفي رواية: «نهى عن تلقي البيوع». وفي رواية: «أن يتلقى الجلب» وفي رواية: «لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار» وفي رواية: «نهى أن يتلقى الركبان».

١٤- (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ صَعِيدٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمرَ، حَدَّثَنَا أَبِي.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَتَلَقَّى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ، وَهَذَا لَقَطُ ابْنِ عُمرَ.

وقال الآخران: إن النبي ﷺ نهى، عَنِ التَّلْقِي. [أخرجه البخاري: ٢١٦٥. وقد تقدم بقطة لم ترد في هذه الطريق برقم: ١٤١٢].

١٤- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

١٥- (١٥١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَبَارَكٍ، عَنِ التَّبِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى، عَنِ تَلْقَى الْبَيْعِ. [أخرجه البخاري: ٢١٤٩، ٢١٦٤].

١٦- (١٥١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ



هشام، عن ابن سيرين.

عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يتلقى الجلب.

١٧- ( ) حدثنا ابن أبي عمير، حدثنا هشام ابن سليمان، عن ابن جريج، أخبرني هشام القردوسي<sup>(١)</sup>، عن ابن سيرين، قال:

سمعت أبا هريرة يقول: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تلقوا جلب، فمن تلقاه فاشتري منه، فإذا أتى سيده، السوق<sup>(٢)</sup>، فهو بالخيار<sup>(٣)</sup>».

(١) قوله: «أخبرني هشام القردوسي» هو بضم القاف والدال وإسكان الراء بينهما منسوب إلى الفراديس قبيلة معروفة والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «أتى سيده» أي: مالكة البائع. وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي جلب وهو مذهب الشافعي ومالك والجمهور. وقال أبو حنيفة والأوزاعي: يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس فإن أضر كره والصحيح الأول للنهي الصريح. قال أصحابنا: وشرط التحريم أن يعلم النهي عن التلقي ولو لم يقصد التلقي ببل خرج لشغل فاشتري منه ففي تحريمه وجهان لأصحابنا وقولان لأصحاب مالك: أحدهما عند أصحابنا التحريم لوجود المعنى، ولو تلقاهم وساعهم ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمتا بالتحريم فاشتري صح العقد.

قال العلماء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيافته ممن يقدعه. قال الإمام أبو عبد الله المزري: فإن قيل المنع من بيع الحاضر للبائي سبه الفرق بأهل البلد، واحتمل فيه غيب البائي والمنع من التلقي أن لا يغيب البائي، ولهذا قال ﷺ: «فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار» فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد، فلما كان البائي إذا باع بضره انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخصاً فانتفع به جميع سكان البلد نظر الشرع لأهل البلد على البائي، ولما كان في التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة وهو واحد في قبالة واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهي لحوق الضرر بأهل السوق في أفراد المتلقي عنهم بالرخص وقطع المواد عنهم وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض بين السالتي بل هما متفقتان في الحكمة والمصلحة والله أعلم.

(٣) ولما قوله ﷺ: «فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار» قال أصحابنا: لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر، فإذا قدم فإن كان الشراء بالرخص من سعر البلد ثبت له الخيار سواء أخبر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يخبر، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر فوجهان: الأصح لا خيار له لعدم الغبن، والثاني: ثبوته لإطلاق الحديث والله أعلم.

## ٦- باب تحريم بيع الحاضر للبائي<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد».

وفي رواية: «قال طاوس لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً».

وفي رواية: «لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يروى الله بعضهم من بعض».

وفي رواية عن أنس: «نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أبا». هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبائي، وبه قال الشافعي والأكثرون، قال أصحابنا: والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر يمتاع نعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه فيقول له البلدي: اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى.

قال أصحابنا: وإنما يحرم بهذه الشروط ويشترط أن يكون عالماً بالنهي، فلو لم يعلم النهي أو كان المتاع مما لا يحتاج في البلد ولا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب لم يحرم، ولو خالف وباع الحاضر للبائي صح البيع مع التحريم، هذا مذهبنا وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم. وقال بعض المالكية: يفسخ البيع ما لم يفت. وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبائي مطلقاً لحديث: «الدين النصيحة» قالوا: وحديث النهي عن بيع الحاضر للبائي منسوخ، وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى.

١٨- (١٥٢٠) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعمر بن الناقدة وزهير بن حرب، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب.

عن أبي هريرة، يبلغ به النبي ﷺ، قال: «لا يبيع حاضر لباد». [تقدم ترجمته: ١٤١٣]. وقد تقدم بطوله عند مسلم برقم: ١٤١٣.

وقال زهير، عن النبي ﷺ، أنه نهى أن يبيع حاضر لباد. ١٩- (١٥٢١) وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم وعبد ابن حميد، قالوا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه.

عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يتلقى الركب، وأن يبيع حاضر لباد، قال: فقلت لابن عباس: ما قوله: حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً. وأخرجه البخاري: ٢١٥٨، ٢١٦٣، ٢٢٧٤.

٢٠- (١٥٢٢) حدثنا يحيى ابن يحيى التميمي، أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر (ج).

وحدثنا أحمد ابن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد».

دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يُرْزَقُ».

٢٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، قَالَا:

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٢١- (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ،

عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَابٍ، وَإِنْ

كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ. [أخرجه البخاري: ٢١٦١].

٢٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ،

عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ

مُحَمَّدٍ، قَالَ:

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَهَيْتُ، عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَابٍ.

## ٧- باب حُكْمِ بَيْعِ الْمَصْرَاةِ<sup>(١)</sup>

(١) قد سبق بيان التصرية وبيان معنى قوله ﷺ: «لا تصروا والإبل

والغنم» في باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه.

قوله ﷺ: «من اشترى شاة مصراة فليقلب بها فليحلبها فإن رضي حلابها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع تمر». وفي رواية: «من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر». وفي رواية: «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء ردها ومعها صاعاً من طعام لا سمراء». وفي رواية: «من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لا سمراء». وفي رواية: «إذا ما أحذكم اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إما هي وإلا فليردها وصاعاً من تمر».

أما المصراة واشتقاقها فسبق بيانهما في الباب المذكور.

وأما اللقحة فيكسر اللام ويفتحها وهي: الناقة القرية العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة والكسر أفصح، والجماعة لقح كقرية وقرب، والسمراء بالسين المهملة هي الخنط، وقد سبق أن التصرية حرام، وأن في هذه الأحاديث مع تحريمها يصح البيع، وأنه يثبت الخيار في سائر البيوع المشتملة على تبليس بأن سود شعر الجارية الشابة أو جعد شعر البهيمة ونحو ذلك. واختلف أصحابنا في خيار المشتري المصراة هل هو على الفور بعد العلم أو يمتد ثلاثة أيام؟ قيل: يمتد ثلاثة أيام لظاهر هذه الأحاديث، والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في ثلاثة أيام، لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول احتمال كون

النقص لعارض من سوء مراعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام علم أنها مصراة، ثم إذا اختار رد المصراة بعد أن حلبها ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً، سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة.

هذا مذعبنا وبه قال مالك والليث وابن أبي ليلى وأبو يوسف وأبو ثور وفقهاء المحدثين وهو الصحيح الموافق للسنة. وقال بعض أصحابنا: يرد صاعاً من قوت البلد ولا يختص بالتمر. وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية غريبة عنه: يردها ولا يرد صاعاً من تمر، لأن الأصل أنه إذا أنلف شيئاً لغيره رد مثله إن كان مثلياً وإلا فقيمته، وأما جنس آخر من العروض فخلاف الأصول.

وأجاب الجمهور عن هذا: بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، وأما الحكمة في تقيده بصاع التمر فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حداً يرجع إليه ويؤول به التخاصم.

وكان ﷺ حريصاً على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له، وقد يقع بيع المصراة في البوادي والقرى وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة ويعتمد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قوته وكثرته وفي عينه فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه وهو صاع تمر، ونظير هذا الدية فإنها مائة بعير، ولا يختلف باختلاف حال القتل قطعاً للنزاع، ومثله الغرة في الجنابة على الجنين سواء كان ذكراً أو أنثى تمام الحلق أو ناقصه جيلاً كان أو قبيحاً، ومثله الجبران في الزكاة بين الشيتين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً. وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى والله أعلم.

فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عوض اللبن مع أن الخساراج بالضممان؟ وأن من اشترى شيئاً مبيعاً ثم علم العيب فرد به لا يلزمه رد الغلة والاكساب الحاصلة في يده.

فالجواب أن اللبن ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً فهما مبيعان بشمن واحد وتعلل رد اللبن لاختلافه بما حدث في ملك المشتري فوجب رد عوضه والله أعلم.

٢٣- (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ابْنُ قَعْنِبَةَ،

حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شاةً مَصْرَاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمَرٍ».

٢٤- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ (يَغْنِصِي) ابْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.



عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ امْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَزَدَ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

٢٩- (١٥٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح).

٢٥- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنُ أَبِي رَوَابٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (يَعْنِي الْعَقْلِيَّ)، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَفَتِيَّةٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

٢٦- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ امْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

٢٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا اخْتَدَكُمُ اشْتَرَى لِفَحَّةٍ مُصْرَاءَ أَوْ شَاةَ مُصْرَاءَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْتَلِبَهَا، إِثْمًا هَبِي، وَإِلَّا فَلْيَرُدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا مَصْرَاءَ».

## ٨- باب بطلاق بيع المبيع قبل القبض<sup>(١)</sup>

(١) قوله ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاحْتَسِبَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَقْبِضَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لَمْ؟ قَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَلَبَّسُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامِ مُرْجَأً. وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبِيعُ عَلَيْنَا مِنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلِ أَنْ نَبِيعَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرِّكْبَانِ جِزَافاً فَهَاجَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ» وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُمْ كَانُوا يَضْرِبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَاماً جِزَافاً أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَحُولُوهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ابْتَعُوا الطَّعَامَ جِزَافاً يَضْرِبُونَ أَنْ

(١) قوله (مرجأ) أي مؤخرأ ويجوز همزه وترك همزه، والجزاف بكسر الجيم ضمها وفتحها ثلاث لغات الكسر أفصح وأشهر وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير، وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً وهو مذهب الشافعي.



٣٥- (١٥٢٦) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ».

٣٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّ سَمِيعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». [إخرجه البخاري: ٢١٣٣، ٢١٣٦، وقد تقدم باقى تخريجه].

٣٧- (١٥٢٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحْوَلُوهُ. [إخرجه البخاري: ٢١٣١، ٢١٣٧، ٦٨٥٢، تقدم تخريجه].

٣٨- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنْ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا ابْتِاعُوا الطَّعَامَ جِزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبِيعُوهُ<sup>(١)</sup> فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُزَوَّوهُ إِلَى رِجَالِهِمْ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَمِيدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

أَنْ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا، فَيَحْوِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

(١) قوله: (كانوا يضربون إذا باعوه) يعني قبل قبضه. هذا دليل على أن ولي الأمر يعزى من تعاطي بيعاً فاسداً، ويعززه بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه.

٣٩- (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُثْمِيرٍ وَابْنُ كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ حَبَابٍ، عَنِ الضُّحَّاكِ ابْنِ عَثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَشْجَعِ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: بَيْعُ الصَّبْرَةِ مِنَ الْخَطِئَةِ وَالنَّسْرِ وَغَيْرَهُمَا جِزَافًا صَحِيحٌ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ، وَهَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ أَحَدُهُمَا مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ، وَالثَّانِي لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، قَالُوا: وَالْبَيْعُ بِصَبْرَةِ الدَّرَاهِمِ جِزَافًا حَكَمَهُ كَذَلِكَ، وَنَقَلَ أَصْحَابُنَا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ بِإِنْعِاقِ الصَّبْرَةِ جِزَافًا يَعْلَمُ قَدْرَهَا، وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الْمَيْعِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْبَائِعُ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَصَحُّ بَيْعُ الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ سِوَاهُ كَانَ طَعَامًا أَوْ عَقَارًا أَوْ مَقْضًى أَوْ غَيْرَهُ. وَقَالَ عَثْمَانُ الْبَيْتِيُّ: يَجُوزُ فِي كُلِّ مَيْعٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْعَقَارُ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ فِي الطَّعَامِ وَيَجُوزُ فِيمَا سِوَاهُ وَوَأَفَقَهُ كَثِيرُونَ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ فِي الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ وَيَجُوزُ فِيمَا سِوَاهُمَا.

أَمَّا مَذْهَبُ عَثْمَانَ الْبَيْتِيِّ فَحَكْمُهُ الْمَازِي وَفِي الْقَاضِي وَلَمْ يَحْكَمْهُ الْأَكْثَرُونَ بَلْ نَقَلُوا الْإِجْمَاعَ عَلَى بَطْلَانِ بَيْعِ الطَّعَامِ الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ، قَالُوا: وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا سِوَاهُ فَهُوَ شَاذٌ مَتْرُوكٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٢- (١٥٢٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». [إخرجه البخاري: ٢١٢٤، ٢١٢٦، وسأني بعد الحديث ١٥٢٧].

٣٣- (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِاتِّقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَيْنَاهُ فِيهِ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ، قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ. [إخرجه البخاري: ٢١٢٣، ٢١٦٦، ٢١٦٧، وسأني بعد الحديث ١٥٢٦].

٣٤- (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَمِيدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثْمِيرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَمِيدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». [وقدم تخريجه وسأني بعد].

٣٤- (١٥٢٧) قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ، حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ. [وقدم تخريجه وسأني بعد].



وفي رواية أبي بكر «من ابتاع».

أخبره قال:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمًّى مِنَ التَّمْرِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر، هذا تصريح بتخريم بيع التمر بالتمر حتى يعلم المائلة، قال العلماء: لأن الجهل بالمائلة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة لقوله ﷺ: «إلا سواء بسواء»، ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل، وحكم الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير وسائر الرويات إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر والله أعلم.

٤٢- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ..

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

١٠- باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين

٤٣- (١٥٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْيَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَقَرَّقَا، إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارَ<sup>(١)</sup>». [إخرجه البخاري: ٢١٠٧، ٢١٠٩، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٦ مطلقاً].

(١) قوله ﷺ: «اليعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدايتهما، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن قال به علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو هريرة الأحمدي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعبي والزهري والأوزاعي وابن أبي نجيبة وسفيان بن عيينة والشافعي وابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخاري وسائر المحدثين وآخرون. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول وبه قال ربيعة وحكي عن النخعي وهو رواية عن الثوري، وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء وليس لها عنها جواب صحيح، والصواب: ثبوت كما قال الجمهور والله أعلم.

(٢) وأما قوله ﷺ: «إلا بيع الخيار» فيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا

٤٠- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَارِثِ الْحِمْزِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَشْجَعِ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: أَخْلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَخْلَلْتَ بَيْعَ الصَّكَاكِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى، قَالَ: فَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ، فَتَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَتَنَزَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ.

(١) قوله: (قال أبو هريرة لمروان: أخللت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها) الصكاك جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين ويجمع أيضاً على صكوك، والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بان يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه.

وقد اختلف العلماء في ذلك والأصح عند أصحابنا وغيرهم جواز بيعها. والثاني منعها فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبمجمته، ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري من خرج له الصك باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول، لأن الذي خرجت له مالك لذلك ملكاً مستقراً وليس هو بمشتري فلا يمتنع بيعه قبل القبض كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه.

قال القاضي عياض بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته: وكانوا يتابعونها ثم يبيعها المشترون قبل قبضها فتها عن ذلك، قال: فبلغ عمر بن الخطاب فردّه عليه وقال: لا تبع طعاماً ابتعت حتى تستوفيه انتهى. هذا تمام الحديث في الموطأ، وكذا جاء الحديث مفسراً في الموطأ أن صكوكاً خرجت للناس في زمن مروان بطعام فتبايع الناس تلك الصكوك قبل أن يستوفوها، وفي الموطأ ما هو أبين من هذا وهو أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب ﷺ فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه والله أعلم.

٤١- (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ..

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ابْتِئْتِ طَعَامًا، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تُسْتَوْفِيَهُ».

٩- باب تخريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٤٢- (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرِّحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ



وغيرهم من العلماء:

أصحها: أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: يثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس ويختارا إمضاء البيع فيلزم البيع بنفس التخيير ولا يدوم إلى المفارقة.

والقول الثاني: أن معناه: إلا يبعأ شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها فلا ينقضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة.

والثالث معناه: إلا يبعأ شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار.

وهنا تأويل من يصحح البيع على هذا الوجه، والأصح عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط، فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث، وافق أصحابنا على ترجيح القول الأول وهو المنصوص للشافعي ونقلوه عنه وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قتله، وعن رجحه من المحدثين البيهقي ثم بسط دلائله وبين ضعف ما يعارضها ثم قال: وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المقول عن عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار، وأن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار، وأن المراد بيع الخيار التخيير بعد البيع أو بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أن المراد التخيير بعد البيع لأن نافعاً ربما عبر عنه ببيع الخيار وربما فسر به، وعن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترمذي، ونقل ابن المنذر في الإشراف هذا التفسير عن الثوري والأوزاعي وابن عينة وعبد الله بن الحسن العنبري والشافعي وإسحاق بن راهويه والله أعلم.

٤٣- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.

كُلُّهُمْ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ).

جَمِيعًا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ.

كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

٤٤- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِبَ النَّبِيُّ ﷺ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا النَّبِيَّ، فَقَدْ وَجِبَ النَّبِيُّ ﷺ».

(١) قوله ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ النَّبِيُّ ﷺ» ومعنى أو يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ: أن يقول له: اختر إمضاء البيع فإذا وجب البيع أي: لزم واتبرم، فإن خير أحدهما الآخر فسكت لم يقطع خيار الساتك، وفي انقطاع خيار القاتل وجهان لأصحابنا: أصحهما الانقطاع لظاهر لفظ الحديث.

٤٥- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَمَلَى عَلَى نَافِعٍ.

سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا، عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا، عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجِبَ».

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا تَبَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ، قَامَ فَمَشَى هَيْئَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ (١).

(١) قوله: «فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ قَامَ فَمَشَى هَيْئَةً ثُمَّ رَجَعَ» هكذا هو في بعض الأصول هنية بتشديد الياء غير مهموز، وفي بعضها هنية بتخفيف الياء وزيادة هاء أي: شيئاً يسيراً، وقوله: فأراد أن لا يقبله أي: لا يفسخ البيع، وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان كما فسرهُ ابْنُ عُمَرَ الرَّادِّي، وفيه رد على تأويل من تناول التفرق على أنه التفرق بالقول وهو لفظ البيع.

٤٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ



لا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا<sup>(١)</sup>، إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارَ». [إخرجه البخاري: ٢١١٣].

(١) قوله ﷺ: «كل يبيع لا يبيع بينهما حتى يتفرقا» أي: ليس بينهما بيع لازم.

### ١١- باب الصدق في البيع والبيان

٤٧- (١٥٣٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورُكٌ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُجِئَتْ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا». [إخرجه البخاري: ٢٠٨٢، ٢٠٨١، ٢١٠٨، ٢١١٤، ٢١١٠].

(١) قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما» أي: بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة والثمن وصدق في ذلك وفي الأخبار بالثمن وما يتعلق بالعوضين، ومعنى: «جئت بركة بيعهما أي: ذهبت بركه وهي زيادته وغلا».

٤٧- ( ) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي النَّبَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

قال مسلم بن الحجاج: «ولّد حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً».

### ١٢- باب من يخذل في البيع

٤٨- (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَتَحْيَى بْنُ أَبِي صَبْرٍ وَثَيِّبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَخْذُلُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِيَابَةَ<sup>(١)</sup>»، فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِيَابَةَ. [إخرجه البخاري: ٢١١٧، ٢١١٦، ٢١١٥، ٢١١٤، ٢١١٣].

(١) أما قوله ﷺ: «قل لا خيابة» هو بخلافه معجزة مكسورة وتخفيف اللام وبإلقاء الموحدة. وقوله: «وكان إذا بايع قال لا خيابة» هو بقاء مثناة تحت بدل اللام هكذا هو في جميع النسخ. قال القاضي: ورواه بعضهم: لا خيابة بالتون قال وهو تصحيف، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم خيابة بالذال المعجمة والصواب الأول، وكان الرجل الشخ فكان يقولها هكذا ولا يمكنه أن يقول: لا خيابة.

ومعنى لا خيابة لا خديعة أي: لا تحمل لك خديعتي ولا يلزمني خديعتك، وهذا الرجل هو حبان بفتح الحاء وبإلقاء الموحدة ابن متقدم بن عمرو الأنصاري والد يحيى وواسع بني حبان شهدا أحداثاً، وقيل: بل هو والده مقد بن عمرو، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض منازل مع النبي ﷺ في بعض الحصون بحجر فأصابته في رأسه مأمومة فتغير بها لسانه وعقله لكن لم يخرج عن التميز. وذكر الدارقطني أنه كان ضريفاً، وقد جاء في رواية ليست بثابتة: أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يتاعها. واختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأن المغالبة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمغبون بسببها سواء قلت أم كثرت.

وهذا منذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين وهي أصح الروايتين عن مالك وقال البغداديون من المالكية: للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة فإن كان دونه فلا، والصحيح الأول: لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار وإنما قال له: قل لا خيابة أي: لا خديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها فلا يتخذ منه إلى غيره إلا بدليل والله أعلم.

٤٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ..

كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِثْلَهُ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِيَابَةَ.

### ١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

#### بغير شرط القطع<sup>(١)</sup>

(١) فيه عن ابن عمر ﷺ: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع.

وفي رواية: (نهى عن بيع النخل حتى ترهه وعن السنبل حتى يبسض ويامن العامة) وفي رواية: «لا يتناعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة قال يبدو صلاحه حرته وصفرته». وفي رواية: «قيل لابن عمر: ما صلاحه؟ قال: تذهب عامته».

وفي رواية: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب» وفي رواية: «نهى عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل وحتى يوزن، فقلت: ما يوزن؟ فقال رجل عنده



يعني: عند ابن عباس: حتى يجرى.

أما ألفاظ الباب فمعنى يندو: يظهر، وهو بلا همز، وما ينبغي أن يبه عليه أن يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم حتى يندوا بالألف في الخط وهو خطأ والصواب حذفها في مثل هذا للناسب، ولما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يندو والاختيار حذفها أيضاً، ويقع مثله في حتى يزهر وصوابه حذف الألف كما ذكر.

٤٩- (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَنْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَبْتَاعَ. (إعرجه البخاري: ٢١٩٤، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠. وسأني بعد الحديث ١٥٣٥، ١٥٣٨).

٤٩- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمِرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٥٠- (١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَوْ<sup>(١)</sup>، وَعَنِ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيَضَ<sup>(٢)</sup>، وَيَأْمُرَ الْعُلَاقَةُ<sup>(٣)</sup>، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «يزهو» هو يفتح الياء كذا ضبطوه وهو صحيح كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قال ابن الأعرابي: يقال: زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، وزهى يزهي إذا امر أو اصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل أزهى إنما يقال: زها. وحكاها أبو زيد لفتين، وقال الخليل: أزهى النخل بدا صلاحه. وقال الخطابي: هكذا يروى حتى يزهو. قال: الصواب في العربية حتى يزهي. والإزهاء في الثمر أن يجر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيها، ودليل خلاصها من الآفة.

قال ابن الأثير: منهم من أنكر يزهي، كما أن منهم من أنكر يزهو وقال الجوهري: الزهو يفتح الزاي، وأهل الحجاز يقولون: بضمها، وهو البسر الملون. يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل، فقد ظهر فيه الزهو، وقد زها النخل زهواً. ولزهي لغة فهذه أقوال أهل العلم فيه، ويحصل من مجموعها جواز ذلك كله، فالزيادة من اللغة مقبولة ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلنا إذا كان ثقة.

(٢) قوله: (وعن السبل حتى يبيض) معناه: يشتد حبه، وهو بدو صلاحه.

(٣) قوله: «وعن السبل حتى يبيض» فيه دليل لمنع ممالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السبل المشتد، وأما منعنا ففيه تفصيل، فإن كان السبل شعيماً أو ذرة أو ما في معناها مما ترى حياته جاز بيعه، وإن كان حنطة ولحواً مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالديس ففيه

قولان للشافعي رحمه الله: الجليلد أنه لا يصح وهو أصح قوله والقديم أنه يصح، وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط القطع كما ذكرنا، وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض فلا شرط جاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً، وهكذا حكم البقول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض: إلا بشرط القطع، وكذا لا يصح بيع البلخ ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد نعتت مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المهذب وجمعت فيها جملاً مستكرات وبالله التوفيق.

(٤) قوله: (ويأمر العامة) هي: الآفة نصيب الزرع، أو الثمر، ونحوه لنفسه.

(٥) قوله: «في الحديث نهى البائع والمشتري» أما البائع فلأنه يريد أكل المال بالباطل، وأما المشتري فلأنه يواقفه على حرام ولأنه يضيع ماله وقد نهى عن إضاعة المال.

٥١- (١٥٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَنْدُوَ صِلَاحُهُ وَتَلْعَبَ عَنْهُ الْأَفَةُ». قَالَ: يَنْدُو صِلَاحُهُ، حُمْرَتُهُ وَصَفْرَتُهُ.

٥١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. حَتَّى يَنْدُو صِلَاحُهُ.

لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٥١- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْلٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

٥١- ( ) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مِيسْرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعَيْنُ اللَّهِ.

٥٢- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قال يحيى ابن يحيى: أَخْبَرَنَا، وقال الآخرون: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَعَوْ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَنْدُوَ صِلَاحُهُ». (إعرجه البخاري: ١٤٨٦، فهم بحريه وسأني بعد).



٥٢- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ (ح).  
 حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ<sup>(١)</sup>، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ، قَالَ فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يُخْزَرَ<sup>(٢)</sup>. (وأخرجه البخاري: ٢٢٤٦، ٢٢٤٨، ٢٢٥٠. وقد تقدم عند مسلم عن ابن عمر برقم: ١٥٣٤).

٥٣- (١٥٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: نَهَى (أَوْ نَهَانَا) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْبِقَ.

(١) قوله: ( حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح) ) وحديثنا أحمد بن يونس، حديثنا زهير، حديثنا أبو الزبير، عن جابر قوله أولاً، عن جابر كان ينبغي له على مقتضى عادته، وقاعدته، وقاعدة غيره حذفه في الطريقت الأولى. ويقتصر على أبي الزبير لحصول الغرض به، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح. وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة.

٥٤- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَالْفُظُّ لَهُ)، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا زُكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ<sup>(١)</sup>.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَيْدُوَ صَلَاحُهُ.

(١) قوله: ( حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ح) ) وحديثنا أحمد بن حاتم، واللفظ له قال: حديثنا روح، قال: أئبنا زكريا بن

إسحاق، حديثنا عمرو بن دينار، هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله، فينبغي أن يقرأ القاري بعد روح. قالا: حديثنا زكريا؛ لأن أبا عاصم، وروحا يرويان عن زكريا، فلو قال القاري: قال: أئبنا زكريا كان خطأ؛ لأنه يكون حديثاً عن روح وحده، وتاركاً لطريق أبي عاصم، ومثل هذا مما ينبغي غمسه، فنبهت عليه ليطعن لأشباهه. وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب، فيقال: قالا: حديثنا زكريا، وإن كانوا ينفذون لفظه: قال، إذا كان الحديث عنه واحداً؛ لأنه لا يلبس بخلاف هذا، فإن قال قائل: يجوز أن يقال هنا قال: حديثنا زكريا ويكون المراد قال روح، ويدل عليه أنه قال: واللفظ له، قلنا: هذا محتمل ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولاً؛ لأنه أكثر فائدة لئلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم والله أعلم.

٥٥- (١٥٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا:

(١) قوله: (عن ابن أبي نم) هو يأسكان العين بلا ياء بعدها واسمه دكين بن الفضيل وشروح مسلم كلها ساكنة عنه. أما أحكام الباب فإن باع الثمرة قبل يئد صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع، قال أصحابنا: ولو شرط القطع ثم لم يقطع فالباع صحيح ويلزمه البائع بالقطع، فإن تراضيا على إيقافه جزأ، وإن باعها بشرط التبقية فالبيع باطل بالإجماع لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل كما جاءت به الأحاديث وأما إذا شرط القطع فقد انقض هذا الضرر، وإن باعها

وأما الفاظ الباب فقوله: «وعن بيع التمر بالتمر». وفي رواية: «لا تباعوا التمر بالتمر» هما في الروایتين الأول التمر بالثاء المثلثة والثاني التمر بالثاء المعناه الرطب بالتمر، وليس المراد كل الثمار بالثاء المثلثة، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر.

٥٩- (١٥٣٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَّتِْنِ (١) ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ الْمَرْابَةِ وَالْمَحَاقِلَةِ، وَالْمَرْابَةِ أَنْ يَبَاعَ نَعْرُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، وَالْمَحَاقِلَةُ أَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمَحِ، وَأَسْكِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمَحِ.

قال: وَاخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبَاعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ».

وقال سَالِمٌ: اخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ (٢).

(١) قوله: «حدثنا حجين» هو بضم الحاء وآخره نون.

(٢) قوله: «رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك» فيه دلالة لأحد أوجه أصحاحنا: أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتولون هذه الرواية على أن أو للشك لا للتخير والإباحة بل معناه: رخص في بيعها بأحد النوعين وشك فيه الراوي فيحمل على أن المراد التمر، كما صرح به في سائر الروايات.

٦٠- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا مِنَ التَّمْرِ. (إمرجه البحاري: ٢١٧٣، ٢١٨٨، ٢١٩٢، ٢٢٨٠).

٦١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ.

أَنَّ زَيْدَ ابْنِ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ التِّيْتِ بِخَرَصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

مطلقاً بلا شرط فمنعنا ومنع جمهور العلماء: أن البيع باطل لإطلاق هذه الأحاديث، وإنما صححناه بشرط القطع للإجماع، فخصصنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع، ولأن العادة في الثمار الإبقاء فصار كالمشروط.

وأما إذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التيقن لظهور هذه الأحاديث، ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها إذا لم يكن من جنسها، ولأن الغالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت بشرط التيقن أو مطلقاً يلزم البائع بسقيتها إلى أوان الجذاذا لأن ذلك هو العادة فيها، هذا منعنا وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة: يجب شرط القطع والله أعلم.

٥٧- (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ عَمِيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا) قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ..

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ. (إمرجه البحاري: ٢١٨٣، ٢١٩٩، مطلقاً، وقد قدم بالي غريب).

٥٧- (١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْقَرَايَا.

زَادَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي رَوَاتِهِ: أَنْ تَبَاعَ. (إمرجه البحاري: ٢١٨٤).

٥٨- (١٥٣٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبَاعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبَاعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُ، سَوَاءً.

١٤- باب تخريم بيع الرطب بالتمر إلا في القرايا (١)

(١) فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في بيع القرايا».

وفي رواية: «رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك». وفي رواية: «رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر» وبقي روايات الباب بمعناه. وفيها ذكر المحاقلة والمزابنة وكراه الأرض وهذا نؤخره إلى باب.



العنب بالزبيب، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع الحنطة في سبيلها بحنطة صافية وهي الحافلة مأخوذة من الحقل وهو الحرث وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس، وأما الغرأيا فهي أن يحرص الخارص لخلاص فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر ويتقاضى في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم بائع الرطب الرطب بالخلية، وهذا جاز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق.

وفي جوازها في خمسة أوسق قولان للشافعي: أصحهما لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب وجاءت الغرأيا رخصة، وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب، هذا تفصيل لمذهب الشافعي في العرية، وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظاهر الأحاديث ترد تأويلهما.

٦٧- (١٥٤٠) وحدثنا عبد الله ابن مسleme القعنبي، حدثنا سليمان (يعني ابن بلال)، عن يحيى (وهو ابن سعيد)، عن بشير ابن يسار<sup>(١)</sup>.

عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup> من أهل دارهم<sup>(٣)</sup>، منهم سهل ابن أبي حنمة<sup>(٤)</sup>، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر<sup>(٥)</sup>، وقال: «ذلك الربا، تلك المزابنة». إلا أنه رخص في بيع العرية، النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا، يأكلونها رطبًا.

(١) أما بشر فبضم الموحدة وفتح الشين، وأما يسار فبالشدة تحت والسين مهملة وهو بشر بن يسار المدني الأنصاري الحارثي مولاهم، قال يحيى بن معين: ليس هو ياضي سليمان بن يسار، وقال محمد ابن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ وكان قليل الحديث.

(٢) وقوله: «عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أي جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم فقال: منهم سهل بن أبي حنمة والبعض يطلق على القليل والكثير، وحنمة بفتح الحاء المهملة وإسكان التاء المثناة، واسم أبي حنمة: عبد الله بن ساعدة وقيل: عامر بن ساعدة وكنية سهل أبو يحيى وقيل: أبو محمد توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين.

(٣) وقوله: «من أهل دارهم» يعني: بني حارثة والمراد بالدار: الخلة

(٤) قوله: «في هذا الإسناد حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى هو ابن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حنمة»

٦١- ( ) وحدثنا محمد ابن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، قال: سمعت يحيى ابن سعيد يقول: أخبرني نافع، بهذا الإسناد، وثلة.

٦٢- ( ) وحدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا هشيم، عن يحيى ابن سعيد بهذا الإسناد.

غير أنه قال: والعرية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرًا.

٦٣- ( ) وحدثنا محمد ابن رُمح ابن المهاجر، حدثنا الليث، عن يحيى ابن سعيد، عن نافع، عن عبد الله ابن عمر.

حدثني زيد ابن ثابت، أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرية بخرصها تمرًا<sup>(١)</sup>.

قال يحيى: العرية أن يشتري الرجل تمر النخلات يطعم أهله رطبًا، بخرصها تمرًا.

(١) قوله: «رخص في بيع العرية بخرصها من التمر» هو بفتح الخاء وكسرهما والفتح أشهر ومعناه: بقدر ما فيها إذا صار تمرًا فمن فتح قال: هو مصدر. أي: اسم للفعل، ومن كسر قال: هو اسم للشيء المخروص.

٦٤- ( ) وحدثنا ابن عثير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، حدثني نافع، عن ابن عمر.

عن زيد ابن ثابت، أن رسول الله ﷺ رخص في الغرأيا أن تباع بخرصها كيلًا.

٦٥- ( ) وحدثنا ابن المثنى، حدثنا يحيى ابن سعيد، عن عبيد الله، بهذا الإسناد.

وقال: أن تؤخذ بخرصها.

٦٦- ( ) وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل، قالوا: حدثنا حماد (ح).

وحدثني علي ابن حنجر، حدثنا إسماعيل كلاهما، عن أيوب، عن نافع، بهذا الإسناد.

أن رسول الله ﷺ رخص في بيع الغرأيا بخرصها<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر ورخص في الغرأيا تباع بخرصها» فيه تحريم بيع الرطب بالتمر وهو المزابنة كما فسره في الحديث مشتقة من الزين وهو المخاصمة والمدافعة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير الغرأيا وأنه ربا، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع

عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ.

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ أَهْلِ دَارِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ يَحْيَى.

غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا (مَكَانَ الرِّبَا) الزَّيْنِ..

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرِّبَا<sup>(٢)</sup>. (إسراجه البخاري: ٢١٩١)

(١) قوله: «الذكر بمثل حديث سليمان بن بلال» الذكور هو الثَّقَفِيُّ الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهرًا؛ لأنه قد يغلط فيه بل قد غلط فيه.

(٢) قوله: «غير أن إسحاق وابن مثنى جعلوا مكان الربا الزين» وقال ابن أبي عمر الربا يعني أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق وابن مثنى قال في روايته: ذلك الربا كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق وابن مثنى فقالا: ذلك الزين وهو بفتح الزاي وإسكان الواودة ويعلم أنون، وأصل الزين: الدفع، ويسمى هذا المقد: مزانية؛ لأنهم يتدافعون في خاصتهم بسببه لكثرة الغرر والخطر.

٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الشَّافِعِ وَابْنُ ثَمِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ أَبِي خَثْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ..

٧٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ ابْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي بُشَيْرُ ابْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ<sup>(١)</sup>.

أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي خَثْمَةَ حَدَّثَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُزَابَنَةِ، التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُمْ.

(١) قوله: «مولى بني حارثة» بالحاء.

٧١- (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ،

حَدَّثَنَا مَالِكُ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ ابْنُ الْحَصَنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ (مَوْلَى ابْنِ أَبِي

في هذا الإستاذ أنواع من معارف علم الإستاذ وطرقه منها: أنه إستاذ كله مدنيون وهذا نادر في صحيح مسلم بخلاف الكوفيين والبصريين فإنه كثير قلناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب ويعلمها بيانه. ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين بعضهم عن بعض وهذا نادر جداً وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وشير وسهل. ومنها قوله: سليمان يعني بن بلال وقوله يحيى وهو ابن سعيد. وقد قلنا في الفصول التي في أول الكتاب ويعلمها بيان فائدة قوله «يعني» وقوله: «وهو»، وأن المراد أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: سليمان ويحيى فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول سليمان بن بلال فإنه يزيد على ما سمعه من شيخه فقال: يعني ابن بلال. فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيخه. ومنها: ما يتعلق بضمط الأسماء والأنساب وهو بشير بن يسار وقد بيناه، والثَّقَفِيُّ وهو منسوب إلى جده وهو عبد الله بن مسلمة بن قعنب.

ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي وهو يحيى عن بشير، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة فهو من معارفهم. ومنها قوله عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ: منهم سهل بن أبي خثمة فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة نقات جاز أن يحدف بعضهم ويروي عن بعض، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في الفصول والله أعلم.

(٥) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر ورخص في العرايا تباع بخرصها» فيه تحريم بيع الرطب بالتمر وهو المزانية كما فسره في الحديث مشتقة من الزين وهو المخاصمة والمناظرة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير العرايا وأنه ربا، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع العنب بالزبيب، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع الحنطة في سبيلها بمحطة صافية وهي المحاقلة مأخوذة من الحقل وهو الحرث وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس، وأما العرايا فهي أن يحرص الحارص غلات فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يس نجي منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر ويتقاضان في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق.

وفي جوازه في خمسة أوسق قولان للشافعي: أصحهما لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب وجماعت العرايا رخصة، وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب، هذا تفصيل لمذهب الشافعي في العرية، وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما.

٦٨- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لُبَيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ،



(أحمد) (١).

كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرَصِهِ.

٧٥- ( ) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْلِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ)، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِثَمَرٍ، بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ فَلَيْ، وَإِنْ نَقَصَ فَقَلَى.

٧٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرْزَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٧٦- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبْعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا، أَنْ يَبْعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا، أَنْ يَبْعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى، عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زَرْعًا.

٧٦- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنِي ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنِي الضَّحَّاكُ (ح).

وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا خُصُّ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

١٥- باب من باع نخلاً عليها ثمر

٧٧- (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثَرَتْ، فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

(١) قوله ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثَرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» قَالَ أَمَلُ اللَّفْظَةِ: يُقَالُ أَثَرْتُ النَّخْلَ أَثَرَهُ أَثَرًا بِالتَّخْفِيفِ. كَأَكَلْتُهُ أَكَلًا، وَأَثَرْتُهُ بِالتَّشْدِيدِ أَثَرَهُ تَأْيِيرًا كَعَلِمْتُ أَعْلَمُهُ تَعْلِيمًا: وَهُوَ أَنْ يَشُقَّ طَلْعُ النَّخْلَةِ لِيَدْرِيَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ ذِكْرِ النَّخْلِ وَالْأَبَارِ هُوَ شَقُّهُ سَوَاءً حُطَّ فِيهِ شَيْءٌ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ (١) أَوْ فِي خَمْسَةِ (يَشْكُ) دَاوُدُ قَالَ: خَمْسَةُ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله: «عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدٍ» قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدٍ: أَبُو سَفْيَانَ هَذَا مَنْ لَا يُمْرِفُ اسْمَهُ، قَالَ: وَيُقَالُ: مَوْلَى أَبِي أَحْمَدٍ وَابْنُ أَبِي أَحْمَدٍ هُوَ مَوْلَى لِبْنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ يُقَالُ: كَانَ لَهُ انْقِطَاعٌ إِلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْشٍ فَتَنَسَّبَ إِلَيْهِ وَلَاتَهُمْ وَهُوَ مَدَنِي ثَقَّةٌ.

(٢) قوله: «خَمْسَةُ أَوْسُقٍ» هِيَ جَمْعُ وَسْقٍ يَفْشَحُ الرِّوَاءُ وَيُقَالُ بِكَسْرِهَا وَالتَّفْشَحُ انْفِصَحَ، وَيُقَالُ فِي الْجَمْعِ أَيْضًا: أَوْسَاقٌ وَوَسُوقٌ. قَالَ الْمُرَوِّي: كُلُّ شَيْءٍ حَمَلْتُهُ فَقَدْ وَسَقْتُهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْوَسْقُ ضَمُّ الشَّيْءِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. وَأَمَّا قُلْدُ الْوَسْقِ فَهُوَ سِتُونَ صَاعًا. وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثٌ بِالْبَغْدَادِيِّ. وَأَمَّا الْعَرَايَا فَوَأَحَدُهَا عَرِيَّةٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَمَطِيَّةٍ وَمَطَايَا وَضَحِيَّةٍ وَصَحَابِيَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الثَّعْرِيِّ وَهُوَ التَّجَرُّدُ لِأَنَّهَا عَرِيَّةٌ عَنْ حُكْمِ بَاقِي الْبَسَاتِنِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَالْجَاهِزِيُّ: هِيَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ. وَقَالَ الْمُرَوِّي وَغَيْرُهُ: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولَةٌ مِنْ عَرَاهُ يَعْرِوهُ إِذَا أَنَاهُ وَتَرَدَّدَ إِلَيْهِ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا. وَقِيلَ: سَمِيتُ بِذَلِكَ لِتَخَلِّي صَاحِبَهَا الْأَوَّلَ عَنْهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ نَخْلِهِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٧- (١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ، عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا.

٧٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا.

٧٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٧٤- ( ) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَوِيْنٍ وَهَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ ابْنُ عِيْسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّيْبِ بِالْعَنْبِ

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُوْبِّرَ فَشَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ الْمُتَبَاعُ، وَمَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا فَمَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ الْمُتَبَاعُ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المتباع» هكذا روى هذا الحكم البخاري ومسلم من رواية سالم عن أبيه ابن عمر، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ولا يضر ذلك فسلم ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهذه إشارة مردوده، وفي هذا الحديث دلالة مالك، وقول الشافعي القديم: أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري لظاهر هذا الحديث. وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئاً أصلاً وتأولوا الحديث، على أن المراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد فأضيف ذلك المال إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال: جل الدابة وسرج القرس، وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع لأنه ملكه إلا أن يشترطه المتباع فيصح! لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمال الذي في يده بشئ واحد وذلك جائز، قالوا: ويشترط الاحتراز من الربا.

قال الشافعي: فإن كان المال درهم لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم، فكنا إن كان دينار لم يجز بيعها بنهب، وإن كان حنطة لم يجز بيعها بحنطة. وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم والتمن دراهم، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث، قال: وكأنه لا حصة للمال من الثمن. وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا: أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المتباع لأنه مال في الجملة، وقال بعض أصحابنا: تدخل، وقال بعضهم: يدخل سائر العورة فقط، والأصح أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب والله أعلم.

٨٠- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَيْنَةَ)، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٨٠- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

أَنْ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

أولاً، ولو تأبرت بنفسها أي: تشقت فحكم المؤيرة بفعل الأهمي هذا مذهبتنا، وفي هذا الحديث جواز الأبار للنخل وغيره من الثمار وقد أجمعوا على جوازه، وقد اختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقبله هل تدخل فيها الثمرة عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة بنفي ولا إثبات؟ فقال مالك والشافعي والليث والأكثرون: إن باع النخل بعد التأبير فشترتها للبائع إلا أن يشترطها المشتري بأن يقول اشتريت النخل بشترتها هذه، وإن باعها قبل التأبير فشترتها للمشتري، فإن شرطها البائع لنفسه جاز عند الشافعي والأكثرين، وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعده عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأبير وبعده، فأما الشافعي والجمهور فأخذوا في المؤيرة بمطوق الحديث وفي غيرها بمفهومه وهو دليل الخطاب وهو حجة عندهم. وأما أبو حنيفة فأخذ بمطوقه في المؤيرة وهو لا يقول بدليل الخطاب فالحق غير المؤيرة بالمؤيرة واعتضوا عليه بأن الظاهر بخالف المستر في بيع حكم التبعية في البيع، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ولا يتبعها الولد المنفصل. وأما ابن أبي ليلى فقولُه باطل متبذل لصريح السنة ولعله لم يلفه الحديث والله أعلم.

٧٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا نَخْلٌ اشْتَرَيْتَ أَصُولَهَا وَقَدْ أَتَرَتْ، فَإِنْ نَعَرَهَا لِلَّذِي أَتَرَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا».

٧٩- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا امْرِئٌ أَتَرِ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلَّذِي أَتَرِ نَخْلًا، إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ الْمُتَبَاعُ».

٧٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا

حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٨٠- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ، قَالَا:

أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).



## ١٦- باب النُّهى، عَنِ الْمُخَاقلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ،

وَعَنِ الْمُخَابَرَةِ وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا،

وَعَنْ بَيْعِ الْمَعَاوِمَةِ وَهُوَ بَيْعُ السَّنَنِ<sup>(١)</sup>.

(١) أما المخافة والمزابة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها فسبب بيانها في الباب الماضي. وأما المخابة فهي والمزاعة متقاربان وهما المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومه، لكن في المزاعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابة يكون البذر من العامل، هكذا قاله جمهور أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي.

وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى، قالوا: والمخابة مشتقة من الخبر وهو الأكار أي: الفلاح هذا قول الجمهور، وقيل مشتقة من الخبار وهي الأرض اللينة، وقيل: من الخبرة وهي التصيب وهي بضم الخاء. وقال الجوهري: قال أبو عبيد: هي التصيب من سبك أو لحم يقال: غفروا خبرة إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: مأخوذة من خير لأن أول هذه المعاملة كان فيها. وفي صحة الزراعة والمخابة خلاف مشهور للسلف وسنوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى. وأما النُّهى عن بيع المعاومة وهو بيع السنين فمعناه: أن يبيع ثمن الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره لهذه الأحاديث ولأنه يبيع غرر لأنه يبيع معلوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعائد والله أعلم.

٨١- (١٥٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نَجْمٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُخَاقلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، وَلَا يَبَاعَ إِلَّا بِالْذَّنْبَرِ وَالْدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا يباع إلا بالدينار، والدرهم إلا العرايا» معناه: لا يباع الرطب بعد بدو صلاحه بتمر، بل يباع بالدينار، والدرهم، وغيرهما. والممتنع إنما هو بيعه بالتمر. إلا العرايا فيجوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في بابه.

٨١- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٨٢- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزَرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُخَاقلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ<sup>(١)</sup>، وَلَا تُبَاعَ إِلَّا بِالدِّرْهَمِ وَالذَّنْبَرِ، إِلَّا الْعَرَايَا.

قال عطاء: فَسَّرَ لَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَا الْمُخَابَرَةُ فَالْأَرْضُ الَّتِيضَاءُ يَذْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَتَّقِ فِيهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَالْمُخَاقلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا.

(١) قوله: ( نهى عن بيع الثمرة حتى تطعم ) هو بضم التاء، وكسر العين. أي: يبدو صلاحها، وتصير طعاماً يطيب أكلها.

٨٣- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي خَلْفٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ زُكْرِيَّا.

قال ابن خلف: حَدَّثَنَا زُكْرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ (وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ).

عَنْ جَابِرٍ<sup>(١)</sup> ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُخَاقلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُشَقَّ، (وَالِإشْقَاءُ أَنْ يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرَّ<sup>(٢)</sup> أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ) وَالْمُخَاقلَةُ أَنْ يَبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يَبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ، وَالْمُخَابَرَةُ الثَّلَاثُ وَالرَّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

قال زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله: «حدثنا أبو الوليد المكي عن جابر» وفي رواية أخرى: «سعيد بن ميناء عن جابر» قال ابن أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه يسار، قال عبد النبي: هذا غلط إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى وقد بينه البخاري في تاريخه.

(٢) قوله: ( نهى وأن يشتري النخل حتى يشقه، والإشقاء أن يحمر أو يصفر ) وفي رواية: حتى تشق بالخاء هو بضم التاء، وإسكان الشين فيهما، وتخفيف القاف، ومنهم من فتح الشين في تشقه، وهما جائزان تشقه وتشقق، ومعناها واحد. ومنهم من أنكر تشقه، وقال: المعروف بالخاء، الصحيح جوازهما وقيل: إن الخاء بدل من الحاء، كما قالوا مدحه، ومدعه. وقال فسر الراوي الإشقاء والإشفاق بالاحمرار والاصفرار. قال أهل اللغة: ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار والاحمرار، بل ينطلق عليه هذا الاسم إذا تغير يسر إلى الحمرة أو الصفرة. قال الخطابي: الشقة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو تغير إليهما في كمودة.

١٧- باب كراء الأرض<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض». وفي رواية: «من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يستطع أن يزرعها وصحز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤاجرها إياه» وفي رواية: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها». وفي رواية: «نهى عن المخابرة» وفي رواية: «فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يبيعها» وفسره الراوي بالكراء. وفي رواية: «فليزرعها أو فليحرثها أخاه وإلا فليدعها» وفي رواية: «كنا نأخذ الأرض بالثلث والربع بالماذنات فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال: من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه فإن لم يمنحها أخاه فليمنحها» وفي رواية: «من كانت له أرض فليمنحها أو ليعرها». وفي رواية: «نهى عن بيع أرض بيضاء ستين أو ثلاثاً» وفي رواية: «نهى عن الحقول» وفسره جابر: بكراء الأرض، ومثله من رواية أبي سعيد الخدري وفي رواية ابن عمر: «كنا نكري أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج» وفي رواية عنه: «كنا لا نرى بالخبر بأساً حتى كان عام أول فرعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه» وفي رواية عن نافع: «أن ابن عمر كان يكري مزارعه على عهد النبي ﷺ وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدرأ من خلافة معاوية ثم بلغه آخر خلافة معاوية: أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ فدخل عليه وأنا معه فسأله فقال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر». وفي رواية عن حنظلة بن قيس قال: «سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالنهب والسوق فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ بما على الماذنات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به». وفي رواية: «كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فرميا أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك وأما الورق فلم ينها» وفي رواية عن عبد الله بن معقل يالعين المهملة والقاف قال: «زعم ثابت يعني ابن الضحاك: أن رسول الله ﷺ نهى عن المارعة وأمر بالمؤاجرة وقال: لا بأس به».

أما الماذنات فبذل معجزة مكسورة ثم ياء مثناة تحت ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق هذا هو المشهور، وحكى القاضي عن بعض الرواة فتح الذال في غير صحيح مسلم وهي مساليل الماء، وقيل: ما ينبت على حافتي مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول السواقي وهي لفظة معربة ليست عربية. وأما قوله: وأقبال فبفتح الهمزة أي: أوانتها ورؤوسها، والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير كالساقية، وأما الربيع فهو الساقية الصغيرة وجمعه أربعا كني وأنياء، وربعان كصبي وصبيان. ومعنى هذه الألفاظ: أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ينير من عنده على أن يكون لملك الأرض ما ينبت على الماذنات وأقبال الجداول أو هذه القطعة والباقي للعامل، فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر، فرميا هلك هذا دون ذلك وعكسه.

واختلف العلماء في كراء الأرض فقال طائوس والحسن البصري: لا يجوز بكل حال سواء أكرهاها بطعام أو ذهب أو فضة أو يجزء من زرعها

٨٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَافَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّعْرَةِ حَتَّى تُشْفَحَ. قَالَ قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْفَحُ؟ قَالَ: تَحْمَارُ وَتَصَفَارُ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا.

(١) قوله: ( سليم بن حيّان ) بفتح السين، وحيان بالمشاق، وسعيد بن ميناء بالمد والقصر.

٨٥- ( ) حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْدٍ الْغُبَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِعَيْدِ اللَّهِ) قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاء.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ (قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السُّنَيْنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ)، وَعَنِ الثَّنِيَاءِ<sup>(١)</sup> وَرَخْصَةِ فِي الْعَرَايَا.

(١) قوله: ( نهى عن الثنينا ) هي استثناء. والمراد: الاستثناء في البيع. وفي رواية الترمذي، وغيره بإسناد صحيح: نهى عن الثنينا إلا أن يعلم. والثنيا المطلة للبيع، وقوله: بعتك هذه الصبرة إلا بعضها، وهذه الأشجار، أو الأغنام، أو الثياب ونحوها إلا بعضها، فلا يصح البيع؛ لأن المشتري مجهول.

فلو قال: بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو هذه الشجرة إلا ريعها. أو الصبرة إلا ثلثها، أو بعتك بالقبض إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثنينا المعلومة صح البيع باتفاق العلماء. ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها، فالبيع باطل عند الشافعي، وأبي حنيفة. وصحيح مالك أن يشتري منها ما لا يزيد على ثلثها، وأما إذا باع ثمرة غلات، فاستثنى من ثمر عشرة أصعب مثلاً للبايع فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع، وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة.

٨٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عُكَيْةَ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعُ السُّنَيْنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

٨٦- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا رِشَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السُّنَيْنِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْبِيبَ.



عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ اجْرٌ أَوْ حَظٌّ.

٩١- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤْجِرْهَا إِنَاءً».

٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانَ بْنُ مُوسَى عَطَاءً فَقَالَ:

أَخَذْتُكَ جَابِرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُكْرِهَهَا». قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله ﷺ: «أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ» أي يجعلها مزرعة له ومعناه: يعيره إياها بلا عوض وهو معنى الرواية الأخرى: فليمنحها أخاه بفتح الياء والنون أي: يجعلها منيحة أي: عارية، ولما الكراء فممدود ويكرى بضم الياء.

٩٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُخَابَرَةِ.

٩٤- ( ) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ خَيْثَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مِينَاءَ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا».

فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ: وَلَا تَبِيعُوهَا؟ يَعْنِي الْكِرَاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٩٥- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا لِحَابِرٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَصِيبُ مِنَ الْقَيْصَرِيِّ<sup>(١)</sup> وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُخْرِثْهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَدْعُهَا».

(١) قوله: «نصيب من القصري» هو بقاء مكسورة ثم صلا مهملة

لإطلاق حديث النهي عن كراء الأرض. وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون: تجوز إجارتها بالذهب والفضة والطعام والياب وسائر الأشياء سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره، ولكن لا تجوز إجارتها ما يخرج منها كالثلث والربع وهي: للمخابرة، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة. وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام. وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون: تجوز إجارتها بالذهب والفضة وتجوز المزارعة والثلث والربع وغيرهما، وبهذا قال ابن شريح وابن خزيمة والخطابي وغيرهم من عمق أصحابنا وهو الراجح المختار وسنوضحه في باب المساقاة إن شاء الله تعالى.

فأما طائوس والحسن فقد ذكرنا حجتهما. وأما الشافعي وموافقه فاعتمدا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحاك السابقين في جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما، وتاولوا أحاديث النهي تأويلين: أحدهما: حملها على إجارتها بما على المذنبات أو بزرع قطعة معينة أو بالثلث والربع ونحو ذلك كما فسره الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها. والثاني حملها على كراهة التنزيه والإرشاد إلى إعارتها، كما نهى عن بيع الثمر نهى تنزيه بل يتراهونه ونحو ذلك. وهذان التأويلان لا بد منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث، وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري وغيره ومعناه عن ابن عباس والله أعلم.

٨٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

٨٨- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْفَضْلِ، (لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَبُو التَّحْمَانِ السُّدُوسِيُّ)، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ».

٨٩- ( ) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ ابْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِفْلٌ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ)، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ لِرِجَالٍ فَضُولٌ أَرْضِيَيْنَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ».

٩٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى ابْنُ مَنصُورٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ الْأَخْطَرِ، عَنْ عَطَاءٍ.

ساکنة ثم راء مَكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطي هكذا ضبطناه وكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور، قال القاضي: هكذا روينا عن أكثرهم، وعن الطبري بفتح القاف والراء مقصور، وعن ابن الخزازي بضم القاف مقصور قال: والصواب الأول وهو ما بقي من الحب في السبيل بعد الدباس، ويقال له: القصارة بضم القاف وهذا الاسم أشهر من القصري.

٩٦- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَاحْمَدُ بْنُ عِيْسَى، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي وَهْبٍ.

قال ابن عيسى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثَّلَاثِ أَوْ الرَّبْعِ، بِالْمَادِيَّاتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا».

٩٧- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو سَفْيَانَ.

عن جابر، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَهَبْهَا أَوْ لِيُجِرْهَا».

٩٨- ( ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيَزْرِعْهَا رَجُلًا».

٩٩- ( ) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ (وَهُوَ ابْنُ الْخَارِثِيِّ)، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ.

عن جابر ابن عبد الله، أن رسول الله ﷺ نهى عن كِرَاءِ الْأَرْضِ.

قال بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نَكْرِى أَرْضَنَا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَلْدِيجٍ.

١٠٠- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ، عن بيع الأرضِ التَّيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

١٠١- ( ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ.

عن جابر، قال: نهى النبي ﷺ، عن بيع السَّيْنِ.

وفي رواية ابن أبي شَيْبَةَ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ مِثْلِينَ.

١٠٢- (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ».

١٠٣- (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نَعْتَمٍ أَخْبَرَهُ.

أن جابر ابن عبد الله أخبره، أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى عن الْمَزَابِنَةِ وَالْحُقُولِ، فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمَزَابِنَةُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ، وَالْحُقُولُ كِرَاءُ الْأَرْضِ.

١٠٤- (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (بِعَنِي) ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ..

عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ، عن الْمُخَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ.

١٠٥- (١٥٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا أَبُو وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ.

أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: نهى رسول الله ﷺ، عن الْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَاقَلَةِ، وَالْمَزَابِنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُلُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُخَاقَلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ.

١٠٦- (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ (قال أبو الربيع: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ)، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَيْرِ بَأْسًا<sup>(١)</sup>، حَتَّى كَانَ عَامَ أَوَّلِ، فَرَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.



بِالْبِلَاطِ<sup>(١)</sup>، فَأَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ  
الْمَزَارِعِ.

(١) قوله: «أَنَّهُ بِالْبِلَاطِ» هو بفتح الباء مكان معروف بالمدينة مبلط  
بالحجارة وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ.

١١٠- ( ) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحُجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ،  
قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ  
زَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١١- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ (بِعَنِي  
ابْنِ حَسَنِ ابْنِ يَسَارٍ)، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ  
كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ، قَالَ: فَنُبِّئُ حَلِيشًا، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ<sup>(١)</sup>،  
قَالَ: فَأَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ، قَالَ:

فَذَكَرَ، عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، ذَكَرَ فِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ  
نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَأْجُرْ.

(١) قوله: «عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ» حديثاً عن  
رافع بن خديج، فذكروا في آخره فتراكه ابن عمر ولم يأخذه، هكذا هو في  
كثير من النسخ يأخذ بالحاء والدال من الأخذ، وفي كثير منها ياجر بالجم  
المضمومة والراء في الموضعين، قال القاضي وصاحب المطالع: هذا هو  
المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم، قال صاحب المطالع: والأول  
تصحيف، وفي بعض النسخ يواجر وهذا صحيح.

١١١- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ  
هَارُونَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَحَدَّثَهُ، عَنْ  
بَعْضِ عُمُومَتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٢- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ ابْنُ  
سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ  
ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ  
ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ<sup>(١)</sup>، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ  
الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ:  
يَا ابْنَ خَلِيجٍ! مَاذَا تُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ  
الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَلِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ:

سَمِعْتُ عُمِي (وَكُنَّا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا) يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ  
كُنْتُ أَغْلَمُ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ  
خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا

(١) قوله: «كَانَ لَا نَرَى بِالْخَبَرِ بِسَاءَ ضَبْطِهِ بِكسر الحاء وفتحها  
والكسر اصح واشهر، ولم يذكر الجمهوري وآخرون من أهل اللغة غيره،  
وحكي القاضي فيه الكسر والفتح والضم ورجح الكسر ثم الفتح وهو  
بمعنى: المخايبة.

١٠٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا  
سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا  
إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَرَوَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَيْنَةَ: فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

١٠٨- ( ) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ  
أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ:

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ  
زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ، وَفِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَصَدَرُوا مِنْ خِلَافَةِ  
مُعَاوِيَةَ، حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ  
يُحَدِّثُ فِيهَا بَنِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ  
فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى، عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَتَرَكْنَاهَا  
ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا، بَعْدَ، قَالَ:

زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَلِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا  
حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا، عَنْ  
أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَرَوَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ: قَالَ: فَتَرَكْنَاهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ  
ذَلِكَ، فَكَانَ لَا يُكْرِيهَا.

١١٠- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ،  
عَنْ نَافِعٍ، قَالَ:

ذَعَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ، حَتَّى أَتَاهُ

لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

التجاشي، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ، أَنَّ ظَهْرَ بْنَ رَافِعٍ (وَهُوَ عَمُّهُ) قَالَ:

(١) قوله: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ كَيْسٍ أَرْضِيَهُ» كُنَّا فِي بَعْضِ النسخ أَرْضِيَهُ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَكَسَرَ الضَّادَ عَلَى الْجَمْعِ وَفِي بَعْضِهَا أَرْضَهُ عَلَى الْإِفْرَادِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

## ١٨- بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ

١١٣- (١٥٤٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَتَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ.

(١) قوله: «عَنْ أَبِي التَّجَاشِيِّ عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهْرَ بْنَ رَافِعٍ وَهُوَ عَمُّهُ قَالَ: أَنَا بِي ظَهْرٍ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النسخ وَهُوَ صَحِيحٌ وَتَقْدِيرُهُ عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهْرًا عَمَّهُ حَدَّثَهُ بِحَدِيثٍ قَالَ رَافِعٌ فِي بَيَانِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ: أَنَا بِي ظَهْرٍ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ دَلٌّ عَلَيْهِ فَحَوَى الْكَلَامَ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النسخ: أَنَا بِي بَدَلُ أَنَا بِي وَالصَّوَابُ الْمُنْتَظَمُ أَنَا بِي مِنَ الْإِثْنَانِ.

(٢) قوله فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «نَوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّبِيعِ» الْأَوْسَقُ هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النسخ الرَّبِيعُ وَهُوَ السَّاقِيَةُ وَالتَّهْرُ الصَّغِيرُ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ: الرَّبِيعُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَبِحَذْفِ الْيَاءِ وَهُوَ أَيْضًا صَحِيحٌ.

١١٤- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ، عَنْ أَبِي التَّجَاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمِّهِ ظَهْرٍ.

## ١٩- بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ

١١٥- (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ فَقُلْتُ: أَيْ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: أَيْ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

١١٦- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ:

سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى الْمَادِيَّاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَسَمَ

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا لِحَاقِلُ الْأَرْضِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَكَرَّيْهَا بِالثُّلُثِ وَالرَّبِيعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي، فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَّةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتَكَرَّيْهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرَّبِيعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يُزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا لِحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتَكَرَّيْهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرَّبِيعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ.

١١٤- ( ) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْنَرٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي



يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءً إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ اللَّهُ ﷻ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتَهُ. مَضْمُون، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

١١٧- ( ) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الرَّزْقِيِّ.

أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَلِيدٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، قَالَ: كُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَهَانَا، عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْتَهَأَ..

١١٧- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

## ٢٠- باب في المزارعة والمُؤاجرة

١١٨- (١٥٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مَعْقِلٍ، عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ:

أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَهَى عَنْهَا، وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ.

١١٩- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ، عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ:

رَعِمَ ثَابِتٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا».

## ٢١- باب الأرض تُضَحَّ

١٢٠- (١٥٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو، أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ لِبَطَاوُسَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعٍ ابْنِ خَلِيدٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِيهِ (١)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ! لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ

وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَهْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ (يعني ابن عباس)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَحِ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا» (٢) مَعْلُومًا.

(١) قوله: «ان مجاهدًا قال لبطاوس: انطلق بنا إلى ابن رافع بن خديج فاسمع منه الحديث عن أبيه» روي: فاسمع بوصل الهمزة مجزومًا ويقطعها مرفوعًا على الخبر وكلاهما صحيح والأول أجود.

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «ياخذ عليها خرجًا» أي أجرة والله أعلم.

١٢١- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، وَابْنِ طَلَّوْسٍ، عَنْ طَلَّوْسٍ، أَنَّهُ كَانَ يُخَاطَبُ، قَالَ عَمْرُو: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُخَابَرَةِ، فَقَالَ: أَيُّ عَمْرُو!

أَخْبَرَنِي أَهْلُهُمْ بِذَلِكَ (يعني ابن عباس)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، إِنَّمَا قَالَ: «يَنْتَحِ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا».

١٢١- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ شُعْبَةَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَلَّوْسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

١٢٢- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (قال عبد: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَلَّوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَحِ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا» (لشيء معلوم).

قال: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ، وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ.



	٩٨٧	٢١- كتاب التَّوْبِ ٢١- باب الأرض تُمنَحُ	ح ١٥٥٠
--	-----	--	--------

١٢٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ،  
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو،  
 عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ.  
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ  
 فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ».